

مجلس الأمن

Distr.: General
8 November 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أبلغكم بأنه قد تم إطلاع أعضاء مجلس الأمن على رسالتكم المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ ومذكرتكم بشأن تجهيز خطابات الاعتماد المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء (S/2007/476).

ويواصل أعضاء مجلس الأمن الترحيب بالعمل المستمر الذي تضطلع به الأمانة العامة. ويرحبون على وجه الخصوص بالجهود التي بذلتها الأمانة للالتقاء مجددا بالسلطات المعنية لحكومة العراق في عمان في ٣ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، حيث نوقشت المسائل المعلقة.

ويعرب أعضاء مجلس الأمن كذلك عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الأمانة العامة للقيام، مع مصرف باريس الوطني باريبا، بتبديد الشواغل المشارة في رسالتكم المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويؤكد أعضاء المجلس أنه سيجري إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويلتمسون من أجل تحقيق هذه الغاية التعاون الكامل من جميع الأطراف المعنية للوفاء بمسؤولياتها.

ونظرا لأنه سيجري إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يشجع أعضاء مجلس الأمن بشدة كافة الشركات التي شاركت في السابق في البرنامج، والراغبة في الدخول في أعمال مع العراق، على أن تستخدم القنوات التجارية العادية.

وقد نظر أعضاء مجلس الأمن في طلب مصرف العراق المركزي المتصل بالرسالة رقم ٩٠٠٦٥٥، وامتنعوا عن الموافقة على إقرار الطلب.

ويوافق أعضاء المجلس على طلب مصرف العراق المركزي المتصل بالرسالة رقم ١١٠٠٥٨١. إلا أنه ينبغي ألا يُنظر إلى قرار المجلس في هذا الصدد باعتباره يرسي سابقة.

وإضافة إلى ذلك، يوافق أعضاء المجلس على اقتراحكم بعدم إعادة سريان العقود المتصلة بالرسالتين ذواتي الرقمين ٩٠٠٠٢٠ و ٩٠٠١٠٩.

ويشير أعضاء المجلس إلى أنه ليس في قراراهم المتعلقة بالعقود آنفة الذكر، المتصلة بالرسائل ذوات الأرقام ٩٠٠٦٥٥ و ٩٠٠٠٢٠ و ٩٠٠١٠٩، ما يمنع حكومة العراق ذات السيادة من البت في شأن تنفيذ هذه العقود خارج إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

وعلى ضوء المسائل المثارة في الفقرة ١٢ من مذكرتكم، يوافق أعضاء المجلس على اقتراحكم بأن يؤذن، بناء على طلب مصرف العراق المركزي، بتجديد أو إعادة سريان أو تمديد خطابات الاعتماد الواردة في المرفقين الأول والخامس من مذكرتكم وأي تعديلات ذات صلة لها، لفترة أقصاها ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، باستثناء خطابات الاعتماد الثلاثة (الرسائل ذوات الأرقام ٩٠٠٦٥٥ و ٩٠٠٠٢٠ و ٩٠٠١٠٩) آنفة الذكر.

ويوافق أعضاء المجلس كذلك على إجراءات التصديق التي أنهتها شركة كوتكنا في ما يتعلق بخطابات الاعتماد الـ ١٧الواردة في المرفق السادس لمذكرتكم وقت تسليم مهامها إلى حكومة العراق. وبغض النظر عن أحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، يطلب أعضاء المجلس من الأمانة العامة أن تصدر كافة المستندات اللازمة لمصرف باريس الوطني باريبا من أجل تسوية خطابات الاعتماد الـ ١٧ ذات الصلة في وقت مبكر.

ويلاحظ أعضاء المجلس أيضا قراركم الاحتفاظ بالمبلغ الذي كان قد احتجز أصلا كضمان إضافي في ما يتعلق بـ ٤٧ خطاب اعتماد انقضت مدهّا في حساب الأمم المتحدة للعراق، في انتظار تسوية جميع المطالبات تسوية كاملة.

ويعرب أعضاء المجلس عن شعورهم المستمر بالقلق وخيبة الأمل إزاء ملاحظتكم بشأن بطء حكومة العراق في تقديم مستندات التصديق أو عدم تقديمها لهذه المستندات. ويبقى أعضاء المجلس قلقين لأنه ثمة حاليا ١٨٨ خطاب اعتماد، تبلغ قيمتها التقريبية ٢٠٩ ملايين دولار، قد انقضت مدهّا وقدم الموردون بشأنها مطالبات تتعلق بالتسليم. ويواصل أعضاء المجلس الإشارة إلى أن هذا الوضع قد يشكل خطرا كبيرا على إمكانية إنهاء البرنامج في الوقت المحدد.

وأعضاء مجلس الأمن، إذ يشيرون إلى الرسائل الموجهة إليكم من رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/646) و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

(S/2007/47) و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/2007/242)، يؤكدون من جديد أهمية الإسراع في إيجاد حل نهائي للمسائل المتبقية بحيث يمكن تسديد المدفوعات للشركات المعنية، وإقفال البرنامج على النحو المخطط له حاليا.

ولهذه الغاية، بعث أعضاء المجلس رسالة أخرى إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، حاثين فيها حكومة العراق على بذل قصارى جهودها، بالاتصال مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، لتسريع تجهيز خطابات الاعتماد المتبقية، لا سيما خطابات الاعتماد المتعلقة بالعقود التي تم فيها التسليم.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن المشكلة المزمنة المتمثلة في بطء تقديم مستندات التصديق أو عدم تقديمها، ودعوا الممثل الدائم إلى إرسال رد يبين فيه آراء وخبرات الحكومة العراقية بشأن هذه المسألة، ويقدم إجابات محددة بشأن المسائل آنفة الذكر، لا سيما الادعاءات المتصلة باحتجاز مستندات التصديق على نحو مخالف للأصول. وأشار أعضاء المجلس إلى طلباتهم السابقة لهذه المعلومات من حكومة العراق، وحثوا حكومة العراق على أن ترد عليها.

ويطلب أعضاء مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يضع اقتراحات لتناول المسائل غير المحسومة، بما فيها الحاجة المحتملة لإنشاء آليات لتناول المسائل المعلقة، وأن يقدم إلى المجلس مجددا تقريرا بشأن هذه المسائل في غضون ثلاثة أسابيع، واضعا في اعتباره أن التاريخ المحدد على نحو غير قابل للتفاوض لانتهاء البرنامج هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(التوقيع) ر. م. مارتي م. **ناتاليغاوا**
رئيس مجلس الأمن